

اقتصاد

رغم الانتقادات والظروف الاقتصادية العالية حمصي لـ«الوطن»: إنجاز الخطوات الأخيرة لنظام القيم الرائدة للعقارات

صالح حميدي

مأمون حمدان تتضمن تأسيس نظام معلوماتي عقاري مبني على قواعد بيانات خرائطية ووصفية على المستوى الوطني.

كشف مدير الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري أحمد حمصي لـ«الوطن» عن إنجاز الخطوات الأخيرة في مشروع النظام المعلوماتي العقاري المتضمن وضع أسس اعتماد القيمة الرائدة للعقارات، مبيناً «نحن على أبواب توقيع العقد مع هيئة الاستشعار عن بعد ومركز البحوث العلمية».

وأوضح حمصي وهو أحد أعضاء لجنة تقييم العقارات أن الخطوات العريضة في هذا النظام ظهرت وتوضحت بعد سلسلة من الاجتماعات لأعضاء اللجنة من عدة جهات معنية بهذا الموضوع، مبيناً أن أي عقار ستعرف قيمته المادية الحقيقية، وكما يرتب عليه من رسوم وضرائب ومعلومات أخرى مختلفة، سيكون من خلال اسم العقار فقط، وفق هذا النظام، وحال إدخال معلومات هذا العقار إليه، وهو يفيد جميع الوزارات وخاصة وزارة المالية بشكل أساسي لجهة تحقيق الضرائب ولكن بشكل مؤتمت وإلكتروني من دون التدخل البشري والشخصي في تحديد هذه الضرائب.

وأشار حمصي إلى أن النظام يستند إلى عدة معايير تتركز حول تقسيم المدينة إلى النطقة إلى زونيات ومناطق وكل واحدة منها لها تقييم عقاري للأرض والبناء والموقع الرئيسي والفرعي والمزايا المتوفرة للعقار مثل الحدائق والمساحات والفسحة الأمامية والاتجاه والارتفاع وغيرها من العوامل الداخلة في تحديد المعايير الحقيقية لتوصيف العقار والبناء بشكل دقيق على اعتبار أنها عوامل تثقل يتم على أساسها تخمين قيمة العقار.

ووصف حمصي النظام بالخطوة الكبيرة باتجاه إنجاز المشروع الوطني المهم لأنه سيوفر قاعدة معطيات تفيد مختلف الجهات المعنية وأنه قاب قوسين ليصبح في المرحلة التنفيذية لبناء البرنامج الإلكتروني الخاص بالنظام. علماً بأن لجنة تقييم العقارات كانت أعدت مذكرة تفصيلية لتأسيس نظام معلوماتي عقاري متكامل بعد اتفاق اللجنة المركزية المشكلة برئاسة وزير المالية

دمشق ونفاية المقاولين. وأشار إلى أن هذا الموضوع لاقي انتقاداً واسعاً لصعوبة الوصول إلى قيمة حقيقية للعقارات في ظل تقلبات أسعار الصرف وظروف البلد إثر التداعيات الاقتصادية للحرب، كذلك صعوبة الوصول إلى شرائح دقيقة لأسعار العقارات بحسب المناطق، في ظل الواقع العمراني الحالي، وغيرها الكثير من الانتقادات.

العلي لـ«الوطن»: تسوية ٥ قروض متعثرة بـ٧٠ مليون ليرة في يوم واحد في حلب «العقاري» يحيي طلبات القروض السكنية لدراسة إمكانية تعديل السقف

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» عن تسوية ٥ قروض متعثرة بحل بقيمة ٧٠٠ مليون ليرة، حيث تمت تسوية هذه القروض بيوم واحد، معتبراً أن هناك تقاعلاً من قبل العديد من المتعثرين مع الإجراءات الحكومية لتسوية قيم الديون العائدة للمصارف العامة وتسوية ٥ قروض بحل بنفس اليوم هو مؤشر يدعم ذلك ويدل على حالة عامة من زيادة التوجه لدى المتعثرين لتسوية ديونهم لدى المصارف والاستفادة من التسهيلات الحكومية حول ذلك، مبيناً أن هناك تقاضاً جارياً مع عدد من المتعثرين الكبار لانجاز تسوية ديونهم اتجاه المصرف، وكذلك بالنسبة للمتعثرين من المقترضين العاديين فيان حجم الإقبال كبير على تسوية ديونهم لدى المصرف.

وعلى صياغة مقترح برفع سقف القروض السكنية بحيث تصبح ملائمة لتلبية الغاية منه في مختلف المناطق السكنية، وهو ما يحتاج في حال تمت موافقة مجلس النقد والتسليف. كما أوضح العلي أن التعديلات التي يعمل عليها المصرف للكفالات المطلوبة لنجح القروض السكنية مازالت قيد الدراسة وتحتمل لقرار من مجلس الإدارة ووزير المالية عند الانتهاء من صياغتها، حيث تدور التعديلات حول إمكانية عدم إلزام التاجر الراغب بالحصول على قرض أن يؤمن كفيلاً من العاطلين في الدولة ومسجلاً لدى التأمينات الاجتماعية، حيث شكلت هذه النقطة جدلاً لدى التجار عند صدور التعليمات التنفيذية الحالية، بينما هذه الطلبات يمكن أن يعمل المصرف



يمكن الاستعاضة عن ذلك بالسجل التجاري، كما يناقش المصرف قبول كفالة تاجر لطالب القرض السكني بشرط أن يكون التاجر من الأصول أو الفروع لطالب القرض. من جهته بين مدير في المصرف لـ«الوطن»، أن المصرف يسعى لزيادة رأسماله الحالي والمقدر بنحو ١٠ مليارات ليرة مدفوع بالكامل، بينما تعمل إدارة المصرف على زيادة هذا الرقم ليصبح رأسمال المصرف نحو ١٥ مليار ليرة، ليستطيع رأس المال لدى المصرف التناسب مع حالة التوسع الحاصل بالمنتجات والخدمات التي يطلقها المصرف، وأن المصرف يعمل على التوسع بالخدمات الإلكترونية وبالخدمات المصرفية التي يحتاجونها لإنجاز أعمالهم.

يحقق عائداً أفضل وأوسع للمصرف، مبيناً أن العائدات التي يتم تحصيلها لمثل هذه الخدمات يعادل حجم العائدات التي يمكن تحصيلها من منح القروض والتسهيلات المباشرة، حيث يتجه المصرف لتشمل خدماته أوسع شريحة من الخدمات الإلكترونية والتسديد عبر الدفع الإلكتروني وهو ما يتسجم مع السياسة النقدية للمصرف المركزي والتي تسعى لدوران السيولة ضمن القنوات المصرفية. كما بين أن المصرف لديه نقص في كوابره ويعمل على ترميم هذا النقص الحاصل عبر زيادة أعمال التأهيل والتدريب وتزويد العاملين لديه بالخبرات والمهارات المصرفية التي يحتاجونها لإنجاز أعمالهم.

يحقق عائداً أفضل وأوسع للمصرف، مبيناً أن العائدات التي يتم تحصيلها لمثل هذه الخدمات يعادل حجم العائدات التي يمكن تحصيلها من منح القروض والتسهيلات المباشرة، حيث يتجه المصرف لتشمل خدماته أوسع شريحة من الخدمات الإلكترونية والتسديد عبر الدفع الإلكتروني وهو ما يتسجم مع السياسة النقدية للمصرف المركزي والتي تسعى لدوران السيولة ضمن القنوات المصرفية. كما بين أن المصرف لديه نقص في كوابره ويعمل على ترميم هذا النقص الحاصل عبر زيادة أعمال التأهيل والتدريب وتزويد العاملين لديه بالخبرات والمهارات المصرفية التي يحتاجونها لإنجاز أعمالهم.

تتيح لأي مشترك دفع الفاتورة بأي مكان في القطر

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: نعمل على تنفيذ مشروع الكوة الواحدة

قصي المحمد

وجه وزير الكهرباء محمد زهير

خربوطلي المؤسسة العامة لتوزيع

الكهرباء لتنفيذ مشروع نظام الكوة

الواحدة في الوزارة، مبيناً في تصريح

لـ«الوطن» أن ذلك يأتي بعد إعداد

الدراسات اللازمة لها، ليكون المواطن

قادر على تسديد أي فاتورة كهرباء في

القطر في مركز جبابة واحد بغض النظر

عن تبعيته لأي شركة.

هذا وأعلنت وزارة الكهرباء عن تفعيل منظومة خدمات الدفع الإلكتروني في أربع محافظات، التي تتيح لأي مواطن الاستعلام ودفع فواتير

الطاقة الكهربائية وإدخال تأشيريات العداد عن طريق الموقع الرسمي للوزارة والمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء.

من جانبه أكد مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» أن مشروع «الكوة الواحدة» يعتبر حالياً من أهم المشاريع التي تعمل عليها المؤسسة ضمن إطار مشروع الدفع الإلكتروني الذي تم إطلاقه مسبقاً، مبيناً أن الهدف من المشروع هو تطوير بنية الخدمات المقدمة للمواطن للانتقال بها إلى مستويات أعلى، عمودياً من حيث التفاعلية (التفاعل مع المواطن وإشراكه بالعمل، وأفقياً لتكون عابرة لشركات الكهرباء.

وأشار الخطيب إلى أن ذلك يتم من خلال بناء أنظمة في المؤسسة لتوزيع الكهرباء مبنية على ما تم تطويره في الشركات كمنظومة الدفع الإلكتروني لفواتير الطاقة الكهربائية، إضافة إلى نظام الكوة الواحدة الذي سيتمكن من خلالها مستقبلاً أي مشترك تسديد أي

الخطيب: لتطوير بنية الخدمات المقدمة للمواطنين



الكوادر البشرية اللازمة لتشغيل هذه الأنظمة وتأهيلها وتدريبها لتتمكن من استئجارها بالشكل الأنسب، الذي يحقق الغاية المرجوة منة.

بالكشف عنها، وتوضيح كيف ستعمل هذه الأنظمة التي سيتم العمل عليها بتفاصيل أكثر. وأكد ضرورة تطوير بنية وهيكلية العمل الإدارية في مديرية المعلوماتية من أجل تهيئة

فاتورة كهرباء في أي محافظة بغض النظر عن تبعيتها للشركة الأساسية، مبيناً أن تنفيذ تلك الخدمة سيكون من خلال أنظمة محددة ستقوم مؤسسة توزيع الكهرباء خلال الفترة القادمة

انخفاض في أسعار الخضر واللحوم واستقرار في المواد الغذائية

الحسكة - دحام السلطان

كشف معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة علي خليف لـ«الوطن» عن وضع آلية عمل إجرائية خاصة بالعمل التمويني لضبط الأسواق قبيل وخلال شهر رمضان المبارك، وذلك من خلال تفعيل عمل دوريات المراقبة التموينية، ومراقبتها المستمرة للأسعار السلعية الاستهلاكية المرتبطة بحاجة المواطن.

ولفت الخليف إلى أن أسواق الحسكة تشهد استقراراً في الأسعار فيما يخص السلع وخاصة الغذائية، على حين تشهد أسعار اللحوم الحمراء والبيض انخفاصاً ملحوظاً عن الفترة الماضية، حيث يتراوح سعر كيلو لحم الضأن بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية، وسعر كيلو الفروج بين ٦٢٥ إلى ٧٠٠ ليرة سورية، مبيناً أن هذا الانخفاض ينطبق أيضاً على أسعار الخضر، إذ انخفض سعر كيلو البطاطا لليتراوح بين ٦٠ إلى ١٠٠ ليرة سورية، وكذلك مادتا الخيار والبندورة اللتان انخفض سعرهما إلى نحو ٢٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد.

وأشار معاون المدير إلى أنه عملاً بتوجيهات محافظ الحسكة، تم ضبط أسعار إخراجات القيد الفردية والعائلية التي تصدر في أمانات السجل المدني لدى مديرية الشؤون المدنية «النفوس» عن طريق المكتبات الخاصة، بتحديد سعر إخراج القيد الفردي بـ ١٠٠ ليرة سورية والعائلي بـ ١٥٠ ليرة سورية، وذلك منعا لاستغلال المواطن وحمايته من التعرض للابتزاز والسمسرة والاستغلال. وبين الخليف أنه تم تسير ١٢٢ دورية تموينية على الأسواق خلال شهر نيسان الماضي، منوهاً بأنها سجلت ٢٢ ضبطاً تموينياً مباشراً، تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار وانتهاء صلاحية بعض المواد الغذائية والاستهلاكية والتدليس في بطاقة البيان التمويني، جميعها تمت إحالتها للقضاء المختص بعد أن تم تنظيم الضبوط القانونية أصولاً، بعد أن تمت التسوية على الصلح الخاصة بالتسوية بسبب المدعى المدد بـ ٢٥ ألف ليرة سورية عن كل ضبط يتعلق بعدم الإعلان عن أسعار السلع الاستهلاكية والبيع بسعر زائد، كما تم تنظيم ٧ ضبوط عينات وهي تخضع الآن للتحليل في المختبر التمويني التابع للمديرية.

فإن التكلفة ستكون كبيرة فكيلو البطاطا الواحد سيكلف حوالي ١٠٠٠ ليرة سورية حتى يصل والنسبة للشحن البحري فهو أضعاف تكلفة الشحن البري إضافة إلى أنه سيحتاج إلى مدة أطول في الوصول لأن الباخرة ستعبر قناة السويس لتصل إلى الخليج العربي وصولاً إلى الموانئ في إيران والعراق، وبالتالي فإن الحل الوحيد والجدري لتصدير البطاطا وسواها من الخضر والفواكه يكون بفتح خط الشحن البري إلى العراق لأنه الأقل تكلفة، أما الحديث عن الشحن الجوي والبحري للخضر فهو للدعاية والتصوير والظهور التلفزيوني ومجرد وعود وريدية، ولذلك يجب على هيئة تنمية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات تقديم الدعم للشحن البري إلى العراق دون قيد أو شرط.

موضحاً أن هناك صادرات لا مشكلة في شحنها بحراً أو جواً كالحاصلات الزراعية الجافة مثل الكمون والكزبرة واليانسون واللوز وغيرها والتي يمكن تخزينها وشحنها ولا خوف عليها من التلف نتيجة التخزين فترة طويلة أو كشحن الألبسة والمنتجات الهندسية والمنظفات بينما الخضر الطازجة فهي تحتاج للشحن السريع لانخفاض التكلفة وسرعة الوصول إلى الأسواق المتجة إليها.

الأخر لخسارة الفلاح في الموسم الحالي يعود لضعف القدرة الشرائية للمواطن وقلة الاستهلاك. وذكر المصدر أن المزارعين في منطقة الغاب بحافظة حماة أبقوا على محصول البطاطا في أرضه دون حصاده وحرثة الأرض وهو فيها لأن تكلفة زراعته أعلى من الأسعار الحالية، فحسب دراسة وزارة الزراعة السورية فقد كلف كيلو البطاطا الواحد



١١٢ ليرة سورية، وتكلفة الدونم الواحد حوالي ٣٠٠ ألف ليرة سورية، بينما هو يباع حالياً من أرضه بحوالي ٥٠ ليرة سورية، ويصل إلى دمشق بـ ١٠٠ ليرة سورية، مع الإشارة إلى تقديرات الإنتاج للعروة الربيعية من البطاطا لدينا حوالي ٦٠٠ ألف طن مع انخفاض شديد في الاستهلاك المحلي ولذلك كميات فائض الإنتاج أصبحت كبيرة، وبالنسبة للحديث عن الشحن الجوي

علي محمود سليمان

كشف مصدر نقابي مسؤول في القطاع الزراعي أن الفترة القادمة ستشهد وصول عدد من الشركات الروسية المختصة بالخضر والفواكه والصناعات الغذائية وستقوم بإجراء مباحثات مع عدد من الجهات الحكومية وممثلين القطاع الخاص للبحث في تطوير تقنيات التوزيع والتلفيف والأنواع القابلة للتصدير من الخضر والفواكه، مشيراً إلى أن الشركات الروسية تبحث عن الاستثمار الطويل في القطاع الزراعي السوري ولذلك تقوم بخطواتها ببطء وهدهو حتى تتجنب الوقوع في الأخطاء.

وأشار المصدر في تصريح لـ«الوطن» إلى أن أغلبية الخضر في الموسم الحالي تعتبر خاسرة من البطاطا والبصل والثوم وغيره وذلك لعدة أسباب أولها عدم وجود أسواق خارجية للتصدير، إليها وإن وجدت هذه الأسواق فهي بعيدة كروسيا وإيران ولذلك لا يمكن الشحن البري إليها والخضر الطازجة كالبطاطا والبندورة والبصل لا تتحمل المدة الطويلة بالشحن البحري وأيضاً ستكون تكلفتها مرتفعة بالشحن الجوي وستصل بأسعار مرتفعة ولا تكون قادرة على المنافسة في تلك الأسواق، والسبب